

بحار الأنوار

[133] لصعوبته ومعارضته الوسواس الشيطانية فيه، ولكونه إقراراً بأن له الخلق والامر، وهذا كمال التوحيد، أو المعنى أنه من أعظم الاسباب والدواعي لعبادة الرب تعالى كما عرفت. وكذا قولهم عليهم السلام: ما عظم إلا بمثل البداء يحتمل الوجهين وإن كان الاول فيه أظهر. وأما قول الصادق عليه السلام: لو علم الناس ما في القول بالبداء من الاجر ما فتروا عن الكلام فيه فلما مر أيضاً من أن أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء إذلو اعتقدوا أن كل ما قدر في الازل فلا بد من وقوعه حتما لما دعوا إلى في شئ من مطالبهم، وما تضرعوا إليه، وما استكانوا لديه، ولا خافوا منه ولارجعوا إليه، (1) إلى غير ذلك مما قد أومأنا إليه. وأما أن هذه الامور من جملة الاسباب المقدرة في الازل أن يقع الامر بها لابدونها فمما لا يصل إليه عقول أكثر الخلق فظهر أن هذا اللوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والاثبات أصلح لهم من كل شئ. بقي ههنا إشكال آخر وهو أنه يظهر من كثير من الاخبار المتقدمة أن البداء لا يقع فيما يصل علمه إلى الانبياء والائمة عليهم الصلاة والسلام، ويظهر من كثير منها وقوع البداء فيما وصل إليهم أيضاً، ويمكن الجمع بينها بوجوه: الاول: أن يكون المراد بالاخبار الاولى عدم وقوع البداء فيما وصل إليهم على سبيل التبليغ بأن يؤمروا بتبليغه ليكون إخبارهم بها من قبل أنفسهم لا على وجه التبليغ. الثاني: أن يكون المراد بالاولى الوحي ويكون وما يخبرون به من جهة الالهام واطلاع نفوسهم على الصحف السماوية، وهذا قريب من الاول. الثالث: أن تكون الاولى محمولة على الغالب فلا ينافي ما وقع على سبيل الندرة. الرابع: ما أشار إليه الشيخ قدس الله روحه من أن المراد بالاخبار الاولى عدم وصول الخبر إليهم وأخبارهم على سبيل الحتم فيكون إخبارهم على قسمين: أحدهما ما أوحى إليهم أنه من الامور المحتومة فهم يخبرون كذلك ولا بداء فيه وثانيهما ما يوحى (1) وفى نسخة: ولارجوا إليه.